

Distr.: General
11 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٨	ثانيا - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها
١٠	ثالثا - المسائل المتعلقة بالأراضي
١١	رابعا - الميزانية
١٢	خامسا - الاقتصاد
١٢	ألف - لمحة عامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام عملاً بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة (www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml).



الرجاء إعادة استعمال الورق



الصفحة

١٣	السياحة	-	باء
١٣	النقل والاتصالات	-	جيم
١٤	شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة	-	دال
١٥	الزراعة ومصائد الأسماك	-	هاء
١٥	الأحوال الاجتماعية	-	سادسا
١٥	العمل	-	ألف
١٥	التعليم	-	باء
١٦	الرعاية الصحية	-	جيم
١٧	البيئة	-	سابعا
١٨	العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية	-	ثامنا
١٩	مركز الإقليم في المستقبل	-	تاسعا
١٩	موقف حكومة الإقليم	-	ألف
١٩	موقف الدولة القائمة بالإدارة	-	باء
١٩	نظر الأمم المتحدة في المسألة	-	عاشرا
١٩	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	-	ألف
٢٠	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	-	باء

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهو إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

الجغرافيا: تقع غوام في أقصى جنوب جزر ماريانا في المحيط الهادئ، وهي أكبر تلك الجزر، وتبعد نحو ٢٢٠٠ كيلومتر عن جنوب طوكيو و ٦٠٠٠ كيلومتر عن غرب الجنوب الغربي من هاواي ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين تتساويان في المساحة تقريبا. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية عالية، والمنطقة الجنوبية جبلية. وميناء أبراهام هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ. مساحة الأرض: ٥٤٠ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢١٤,٠٥٩ كيلومترا مربعا^(١).

عدد السكان: ١٥٩ ٣٥٨ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠).

اللغات: الإنكليزية والشامورو.

التركيبة الإثنية للسكان (تعداد ٢٠١٠): ٣٧,١ في المائة شامورو؛ و ٢٦,٣ في المائة من أصول فلبينية؛ و ١١,٣ في المائة من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ و ٦,٩ في المائة من البيض؛ و ٦,٣ في المائة آسيويون؛ و ٢,٣ في المائة من أصول إثنية أخرى، و ٩,٨ في المائة مزيج. العاصمة: هاغاتنيا.

رئيس حكومة الإقليم: إدّي بازا كالفو (انتُخب حاكما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠). مندوبة الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مادلين ز. بوردالو (أعيد انتخابها في ٢٠١٢).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. الانتخابات: الانتخابات الأخيرة: كانت في عام ٢٠١٢؛ الانتخابات المقبلة: سوف تجرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم ١٥ عضوا. وتسهر على إدارة شؤون غوام حكومة منتخبة محليا تتكون من فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية منفصلة. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٥,٣٨٨ دولارا (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٥، تقديرات عام ٢٠١٣).

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية هي السياحة والوجود العسكري للولايات المتحدة.

البطالة: ١٣,٣ في المائة (آذار/مارس ٢٠١٣).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.
نبذة تاريخية: عندما وصلت الإرساليات التبشيرية من إسبانيا إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر، كانت الجزيرة مأهولة بشعب الشامورو الأصلي، المنحدر من أصل ملايو - بولينيزي. ويشكّل شعب الشامورو حالياً أكثر من ثلث السكان بقليل، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة.

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة مستمدة من يوهان د. بيل، وجوهانا إ. جونسون وأليستير ج. هوبداي، Vulnerability of Tropical Pacific Fisheries and Aquaculture to Climate Change (نوميا، كاليدونيا الجديدة، أمانة جماعة المحيط الهادئ، ٢٠١١). الكتاب الإلكتروني. متاح على الموقع www.spc.int/climate-change/fisheries/assessment/e-book available from

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - كانت إدارة البحرية في الولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠، عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية وجعل غوام إقليما غير مدمج تابعا للولايات المتحدة يتمتع بسلطة محدودة في مجال الحكم الذاتي. ومنذ ذلك الحين ووزارة الداخلية تدير الإقليم. وغوام إقليم غير مدمج، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. وغوام، بوصفها إقليما غير مدمج، هي ملك للولايات المتحدة لكنها ليست جزءا منها.

٢ - ولا يسمح دستور الولايات المتحدة لغوام بتعيين هيئة ناخبين لرئيس الولايات المتحدة ونائبه. وينتخب شعب غوام حاكما لفترة أربع سنوات. ولا يجوز لأي شخص يتولى هذا المنصب لولايتين متتاليتين أن يتأهل لشغل المنصب ثانية، إلا بعد مرور فترة ولاية كاملة لا يكون قد تولى فيها هذا المنصب. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته، ويقدم تقريرا سنويا إلى وزير داخلية الولايات المتحدة لإحالاته إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر تنفيذية ولوائح تنظيمية، وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع القوانين، وأن يبلغ آراءه إلى تلك الهيئة، وأن ينقض التشريعات. وعقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أعلن إدي بازا كالفو (من الحزب الجمهوري) حاكما جديدا لغوام.

٣ - وينتخب الشعب أيضا ١٥ عضوا في مجلس الشيوخ لفترة عضوية مدتها سنتان في هيئة تشريعية مكونة من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام. ويوجد في غوام حزبان سياسيان رئيسيان، هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وهما فرعان محليان لحزبي الولايات المتحدة الرئيسيين. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فاز الديمقراطيون بتسعة مقاعد مقابل ستة مقاعد للجمهوريين.

٤ - ومنذ عام ١٩٧٢، يمثل غوام مندوب واحد في مجلس نواب الولايات المتحدة. وكما ورد في تقارير سابقة، يجوز لهذا المندوب، الذي تستمر فترة عضويته لسنتين، أن يصوّت في لجان المجلس، ويحق له منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن يصوّت على التعديلات المقترحة خلال المناقشة، ولكن ليس له الحق في التصويت على الموافقة النهائية على مشاريع القوانين. وفي انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أعيد انتخاب

مادلين بوردالو، وهي ديمقراطية، لولاية سادسة كمندوبة لغوام في كونغرس الولايات المتحدة بحصولها على ٥٨ في المائة من الأصوات.

٥ - ويتألف النظام القضائي في غوام من عنصر محلي وآخر اتحادي. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشأ بذلك فعلياً هيئة قضائية محلية موحدة.

٦ - وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية للولايات المتحدة في غوام قاضي محكمة محلية يعينه رئيس الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد الكونغرس تعديلاً للقانون التأسيسي لغوام يسمح للهيئة التشريعية في غوام بانتخاب مدع عام لغوام لفترة أربع سنوات. والمدعي العام هو المسؤول القانوني الأول في حكومة غوام، وهو يخول سلطة الادعاء العام.

٧ - وقد شهدت غوام، بصفة دورية، تحركات من أجل تغيير الوضع السياسي للجزيرة. وفي نيسان/أبريل ١٩٧٣ أنشأت الهيئة التشريعية في غوام أول لجنة معنية بالوضع السياسي. وفي استفتاء أجري في عام ١٩٧٦، قرر الغواميون الإبقاء على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، والشروع في الوقت نفسه في إجراء مفاوضات لتحسين وضع الإقليم. وفي عام ١٩٧٩، رفض شعب غوام مشروع دستور بأغلبية خمسة أصوات مقابل صوت واحد، وذلك على أساس أنه ينبغي حل مسألة الوضع السياسي قبل صياغة دستور ذي جدوى. وأجري استفتاء آخر في عام ١٩٨٢، اختار فيه ٧٣ في المائة من الناخبين الإبقاء على وضع الكومنولث مع الولايات المتحدة.

٨ - وانتهت لجنة تقرير المصير، المنشأة في عام ١٩٨٠، من وضع مشروع لقانون الكومنولث في عام ١٩٨٦، طرح بعد حملة للتوعية العامة للتصويت على كل مادة فيه على حدة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ (انظر A/AC.109/1192، الفقرات ١٩-٣٧). ووافق المشاركون في التصويت على المقترحات الأساسية، لكنهم رفضوا المادتين اللتين تخولان حكومة غوام تقييد الهجرة ومنح شعب الشامورو الأصلي الحق في أن يقرر الوضع السياسي للإقليم في المستقبل. وفي استفتاء آخر أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، تمت الموافقة على هذين الحكمين المعلقين بعد تعديلهما وإعادة صياغتهما. ويرد موجز للنقاط الرئيسية التي يتضمنها مشروع قانون الكومنولث في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/4).

٩ - لكن المناقشات التي تلت ذلك في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ بين اللجنة وحكومة الولايات المتحدة بشأن اتفاق الكومنولث لم تتوصل إلى حل للمسألة. وفي عام ١٩٩٧، نص قانون غوام العام رقم ٢٣-١٤٧ على إنشاء اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة شعب الشامورو لحقه في تقرير المصير، للتصدي لمسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تتعلق بشعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالتنسيق مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية التصويت على خيارات وضع شعب الشامورو (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر)، وفقا للمعايير الدولية.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٠، منحت الهيئة التشريعية في غوام اللجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين اكتساب وضع الولاية التابعة للولايات المتحدة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. وكان من المقرر ألا يكون الاستفتاء ملزما، وإنما يحدد في الوقت نفسه مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الوضع السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقررا إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وقّع باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة مشروع القانون H.R. 3940 ليصبح قانونا. ويوضح هذا القانون سلطة وزير الداخلية وواجهه في توفير التمويل من الحكومة الاتحادية للتوعية بالوضع السياسي لغوام. ومن شأن ذلك أن يساعد شعب غوام على الاطلاع على الخيارات السياسية المتاحة له دستوريا. والناخبون المؤهلون هم الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى السكان الذين كانوا يعيشون في الجزيرة عندما سنّ القانون التأسيسي في عام ١٩٥٠ والذين أصبحوا مواطنين بموجب القانون الاتحادي. ويسري الاقتراع العام في الانتخابات على مواطني الولايات المتحدة البالغين ١٨ سنة أو أكثر والمقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودون في غوام والحاضرون للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. وقد أعلنت اللجنة الانتخابية لغوام أن عدد الناخبين المسجلين في غوام بلغ ٤٥ ٧٣٢ ناخبا في آب/أغسطس ٢٠١٣، وبلغ عدد الناخبين المسجلين من السكان الأصليين ٦ ٣٤٠ ناخبا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١١ - وفي عام ٢٠١١، دعا السيد كالفو اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة خلال عقد من الزمن تقريبا. وتعكف اللجنة على إعداد تقرير أولي عن برنامج للتوعية يهدف إلى إطلاع السكان على الدوام على المعلومات المتعلقة بالاستفتاءات التي ستجري

في المستقبل من أجل تقرير المصير. وسوف يتضمن هذا التقرير بيانات مفصلة عن المواعيد الزمنية والإجراءات ويتعين تقديمه إلى الهيئة التشريعية في غوام لكي تنظر فيه.

١٢ - وقدم ممثل حكومة غوام، خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في كيتو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، معلومات عن الجهود التي تبذلها لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة شعب الشامورو لحقه في تقرير مصيره، لتوعية الجمهور ببرنامج تثقيف الإقليم وإيجاد طرق مبتكرة لجمع الأموال اللازمة لهذا البرنامج وبأهمية الاتصال بالجمهور، كلما واصلت اللجنة اللقاء مع المدارس الثانوية الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات الثقافية، والتحدث إليها للتأكيد على توجيه الرسائل الصحيحة إلى الإعلام. وفي الختام، اقترح على شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة أن تشرع بتقديم المعلومات عن خيارات الوضع السياسي، نظرا لأن عدم توفير هذه المعلومات يحول دون معرفة الأقاليم للمزيد عن الخيارات الثلاثة المتعلقة بوضعها، مما يعرقل مسيرتها نحو إنهاء الاستعمار. كما اقترح أيضا أن تقوم الجمعية العامة بإقرار برنامج عمل لإنهاء الاستعمار وإجراء تحليلات دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومدى هذا التقدم. ودعا اللجنة الخاصة إلى تنفيذ توصيات الجمعية على سبيل الاستعجال، قبل أن تخمد جذوة الاهتمام بإنهاء الاستعمار وتصبح مواجهة الميل إلى إضفاء الشرعية على العلاقات غير المتساوية مع الأقاليم أمرا عسيرا.

ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

١٣ - كما ورد في التقارير السابقة، قررت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ إعادة تنظيم قدرات سلاح بحريتها في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام ٢٠١٤، بنقل أفراد عسكريين تابعين للولايات المتحدة من أو كيناوا باليابان إلى غوام.

١٤ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصدر رئيس الولايات المتحدة وثيقة التوجيهات الاستراتيجية الجديدة التي توجه إعادة التوازن نحو تعزيز وجودها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي آذار/مارس، كلفت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بإجراء تقييم مستقل لموقف الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، قدم وزير الدفاع إلى الكونغرس التقييم الذي أعده المركز، وأبلغه بعدم موافقته على اقتراح المركز بأن تنظر الوزارة في نقل عدد لا يتجاوز ٥٠٠٠ فرد من مشاة البحرية إلى غوام، نظرا لأن من شأن نقل عدد أقل من ذلك العدد أن يقوض خطة

الولايات المتحدة الرامية إلى إنشاء عدة أفرقة عاملة بحرية وبرية وجوية، قادرة تماما على العمل في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٥ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أوضح بيان مشترك صادر عن الولايات المتحدة واليابان أنه من أصل نحو ٩ ٠٠٠ فرد من مشاة البحرية سيتم نقلهم من أوكليناوا، سينتقل ٥ ٠٠٠ فرد إلى غوام عندما تتوفر المرافق الملائمة لاستقبالهم. وستكلف عملية النقل ما مجموعه ٨,٦ بلايين دولار، تساهم اليابان فيها بمبلغ ٣,١ بلايين دولار.

١٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نشر مكتب مساءلة الحكومة بالولايات المتحدة تقريرا غير رسمي بعنوان "الحاجة إلى مزيد من التحليل لتحديد احتياجات الهياكل الأساسية العامة في غوام، وتكاليف خطة إعادة تنظيم وزارة الدفاع". وفي التقرير المصاحب لقانون المبالغ المأذون بها لأغراض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٣، كُلف مكتب مساءلة الحكومة بتقييم مشاريع الهياكل الأساسية العامة اللازمة في غوام لدعم خطة وزارة الدفاع. وقد تضمن التقرير وصفا للهياكل الأساسية العامة في غوام وأشكال المساعدة المقدمة عادة من غوام ووزارة الدفاع ومن مصادر أخرى لتمويل المشاريع في غوام، وتقييما للجهود التي تبذلها وزارة الدفاع، للمصادقة من جديد على المشاريع في غوام بموجب خطة إعادة التنظيم المنقحة وتقديرا لتكلفة تحسينات الهياكل الأساسية العامة للمياه والصرف الصحي في غوام لدعم طلبات ميزانية وزارة الدفاع. ووجد مكتب مساءلة الحكومة أن موثوقية معظم الهياكل الأساسية العامة وقدراتها وعمرها، وخاصة المرافق العامة في الجزيرة، تشير إلى أن هناك حاجة إلى تحسينات إضافية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية المتصلة بإعادة التنظيم. وأشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره إلى أنه على الرغم من تخفيض عدد مشاة البحرية ونقل أسرهم إلى غوام، فإن وزارة الدفاع لم تقم بالمصادقة من جديد على احتياجات الهياكل الأساسية العامة استنادا إلى الخطة المنقحة لإعادة التنظيم أو التمييز بين الاحتياجات اللازمة لمواجهة الأحوال القديمة العهد وتلك التي تنصل بإعادة التنظيم. وليس من المتوقع أن يتم الانتهاء من عملية المصادقة من جديد حتى عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُبر أن التقدير البالغ ١,٣ بليون دولار لتحسينات شبكات المياه والصرف الصحي الذي استخدمته وزارة الدفاع لدعم طلبات الميزانية للسنتين الماليتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ غير جديد بالثقة. وتشمل توصيات مكتب مساءلة الحكومة أن تقوم وزارة الدفاع باتخاذ الإجراءات اللازمة للمصادقة من جديد على احتياجات الهياكل الأساسية العامة في غوام بالاستناد إلى حجم عملية إعادة التنظيم المنقحة لكفالة استخدام أفضل الممارسات لوضع تقديرات التكاليف في المستقبل.

١٧ - وتشير المعلومات الواردة من الدولة القائمة بالإدارة، إلى أن مجلس النواب قام في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بإقرار قانون الإذن بتخصيص اعتمادات لأغراض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٤، الذي يقر ويضع السياسة العامة لوزارة الدفاع، للسنة المالية لعام ٢٠١٤. ويأذن مشروع القانون بتخصيص مبلغ ٥٥٢,١ بليون دولار لوزارة الدفاع ومبلغ ٨٠,٧ بليون دولار لتمويل عمليات الطوارئ فيما وراء البحار. كما يأذن بتخصيص اعتماد بمبلغ ٤٩٤,٦ مليون دولار لتمويل الإنشاءات العسكرية في غوام، بما في ذلك مبلغ ٨٥,٦ مليون دولار لبناء حظيرة طائرات لقوات مشاة البحرية التابعة للولايات المتحدة عند الطريق المنحدر الشمالي في قاعدة أندرسون الجوية، التي توفر الدعم لعملية نقل مشاة البحرية من أوكيناوا إلى غوام مباشرة. وينص مشروع القانون على استخدام الأموال المقدمة من حكومة اليابان لمشروع تحسين أحد المواقع يكلف مبلغ ١١٤ مليون دولار عند الطريق المنحدر الشمالي في قاعدة أندرسون الجوية، بالإضافة إلى استخدام مبالغ غير محددة في تخطيط وتصميم وتحديث المشاريع المستقبلية. وبموجب أحكام القانون، يتعين على وزارة الدفاع عقد اجتماع للجنة التكيف الاقتصادي في غضون ٩٠ يوما من إقرار مشروع القانون من أجل المصادقة من جديد على تمويل الهياكل الأساسية المدنية في غوام بطريقة أفضل، وإعداد تقرير نهائي عن هذا التمويل وقت توقيع "سجل القرار" المتعلق بنقل مشاة البحرية إلى غوام. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صدر قانون الإذن بتخصيص اعتمادات لأغراض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٤ بإقراره في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ وقيام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيعه ليصبح قانونا.

ثالثا - المسائل المتعلقة بالأراضي

١٨ - تنطوي مسألة استخدام الأراضي وملكيتهما على اعتبارين رئيسيين، هما إعادة الأراضي غير المستعملة أو المستعملة بشكل غير كامل، التي بحوزة وزارة الدفاع التابعة للولايات المتحدة إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. غير أنه بالنظر إلى التعزيز المرتقب للقوات العسكرية، فإن وزارة الدفاع ترغب في حيازة ما لا يقل عن ٢ ٢٠٠ فدان إضافي من الأراضي غير الاتحادية. ومن أصل ١٤٧ ٠٠٠ فدان من الأراضي المتاحة في غوام، تملك وزارة الدفاع حاليا ٤٠ ٠٠٠ فدان، أي ٢٧,٢١ في المائة من الكتلة الأرضية للجزيرة. وملاك الأراضي من القطاع الخاص في الإقليم الحق في رفض بيع أي من أراضيهم للأغراض العسكرية. وفي ما يتعلق بالأراضي العامة، ستحتاج مثل هذه الطلبات إلى موافقة المجلس التشريعي في غوام.

١٩ - وأفادت التقارير أن المحادثات بين وزارة الدفاع وغوام بشأن استخدام أراضي الأسلاف لإنشاء حقل رماية للقوات البحرية وصلت إلى طريق مسدود. فلم يفلح الجيش في الحصول على الدعم الذي يحتاجه من حكومة غوام لإنشاء حقول رماية بالذخيرة الحية للقوات البحرية على أرض الأسلاف التابعة لشعب الشامورو في قرية باغات، وهو موقع أثري مدرج في السجلات الاتحادية، وله مغزى عميق في نفوس عدد كبير من سكان الجزيرة. ووقعت حكومة غوام الاتفاق البرنامجي في آذار/مارس ٢٠١١ من أجل المحافظة على الممتلكات الثقافية والتاريخية في الجزيرة أثناء عملية تعزيز القوات العسكرية تحضيراً لنقل أفراد مشاة البحرية وأسرههم وموظفي الدعم ابتداء من عام ٢٠١٦.

رابعاً - الميزانية

٢٠ - تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام ومن المنح الاتحادية، التي تخصص عموماً لقطاعات معينة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. وتندرج إيرادات التشغيل التي تحصل عليها حكومة الإقليم ضمن أربعة تصنيفات: الصندوق العام والصناديق الخاصة والإعانات الاتحادية وصناديق تشغيل الوكالات شبه المستقلة والمستقلة. ووفقاً للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، أن يدفعوا ضرائب الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون يتعلق بالميزانية؛ ولكن الهيئة التشريعية يمكنها إبطال النقض الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة أو إعادة النظر في مشروع القانون.

٢١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وقع الحاكم ميزانية السنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتصبح قانوناً، لكنه رفض بعض البنود الرئيسية المتعلقة بالمبلغ الذي سيخصص لمكتب الشؤون المالية والميزانية. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات الإجمالية للصندوق العام ٧٠٢،٤ مليون دولار، وهو مبلغ يزيد عن إيرادات الصندوق العام المحددة في قانون الاعتمادات للسنة المالية ٢٠١٣ بمبلغ ٦٨٩،١ مليون دولار. بما يقرب من ١٣،٣ مليون دولار، أي بزيادة بنسبة ١،٩ في المائة. وبلغ إجمالي إيرادات الصندوق العام التي كانت متاحة للاعتمادات ٥٦٥،٦ مليون دولار؛ يمثل زيادة قدرها أقل من ١ في المائة عن المبلغ المحدد في قانون الاعتمادات للسنة المالية ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات الصندوق الخاص ١٦٤،٧ مليون دولار وأن يبلغ المقدار المناظر من الميزانية الاتحادية ٤٣،٧ مليون دولار.

٢٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قدم مكتب الحاكم خطة ميزانيته للسنة المالية ٢٠١٥ إلى الهيئة التشريعية لغوام. وتبلغ توقعات الإيرادات ٨٦٣،٨ مليون دولار، تمثل زيادة قدرها ٧ في المائة عن السنة المالية الحالية. وتعكس الميزانية تحسنا في التوقعات الاقتصادية في الجزيرة لعام ٢٠١٥، وذلك بسبب الزيادة في مشاريع البناء والسياحة.

خامسا - الاقتصاد

ألف - لحة عامة

٢٣ - ما زال اقتصاد غوام يستند إلى دعمتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري. بيد أن الإقليم ما فتئ يحاول تهيئة بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، مثل الخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتشمل منتجات الصناعات التحويلية المنسوجات والملابس والإسمنت واللدائن. وتشكل البضائع المعاد تصديرها نسبة كبيرة من صادرات الإقليم، وتشمل في جملة ما تشمله، المنتجات النفطية، وخرقة الحديد والفولاذ، والسيارات، والتبغ والسيغار. والشركاء التجاريون الرئيسيون للإقليم هم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والصين.

٢٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قام مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة، بنشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لغوام لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، بالإضافة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات حسب الصناعة لعام ٢٠١١. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١١ وزاد بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١١، يمثل الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاض استثمارات القطاع الخاص الثابتة وتدهور الميزان التجاري الذي قابله جزئيا النمو في إنفاق حكومة الإقليم. ويمثل انخفاض استثمارات القطاع الخاص الثابتة انخفاضا في نشاط القطاع الخاص في مجال البناء، بما في ذلك توقف مشروع رئيسي لبناء المباني السكنية. وتمثل زيادة إنفاق حكومة الإقليم النمو في نشاط الحكومة في مجال البناء. وفي عام ٢٠١٢، تمثل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحسنا الميزان التجاري الذي قابله جزئيا انخفاض الإنفاق الحكومي. وساهمت صادرات الخدمات التي تتألف في المقام الأول من إنفاق السياح، في النمو الاقتصادي. وأدى الإنفاق الحكومي على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الإقليم إلى تقليص النمو، عندما انخفض نشاط الحكومة في مجال البناء وانخفضت تعويضات الموظفين.

باء - السياحة

٢٥ - وفقا للميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠١٤، وصل العدد الإجمالي للزوار الذين وصلوا إلى غوام في عام ٢٠١٢ إلى ٣٠٧ ٧٩٦ زائرا، أي بزيادة بنسبة ١٢,٨ في المائة عن الرقم المسجل في عام ٢٠١١ وهو أعلى رقم يسجل منذ عام ٢٠٠٠. وقد توقع مكتب زوار غوام زيادة بنسبة ٣,٨ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٣ وزيادة أخرى بنسبة ٢,٦ في المائة خلال السنة المالية ٢٠١٤.

٢٦ - وستواصل عمليات تيسير وصول الزوار إلى غوام من خلال برامج الإعفاء من تأشيرات الدخول التي نفذت في السنوات السابقة، فضلا عن زيادة سرعة إصدار تأشيرات الدخول للزوار القادمين من الصين. ولليابان نصيب الأسد من السياح الذين يفدون إلى غوام، على الرغم من أن هذه الحصص ما فتئت تنخفض إلى حد ما، بسبب النجاح أيضا في توسيع الأسواق الأخرى وتنويعها. وفي الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، زاد عدد الوافدين إلى غوام من الصين بنسبة ٢٣,٦ في المائة، وعدد الوافدين من جمهورية كوريا بنسبة ١٥,٩ في المائة ومن الاتحاد الروسي بنسبة ١٤٧,٨ في المائة. في حين أن عدد الزوار القادمين من اليابان انخفض بنسبة ٦,١ في المائة.

جيم - النقل والاتصالات

٢٧ - يبلغ طول شبكة الطرقات في غوام أقل من ١ ٠٠٠ ميل بقليل. منها ٤٢٠ ميلا مصنفة طرقا "غير عامة". وهناك ١٤٤ ميلا من أصل ٥٥٠ ميلا من الطرقات العامة مصنفة طرقا رئيسية وبعضها طرقا ثانوية. ولصيانة شبكة الطرقات الرئيسية في الإقليم، تحصل الحكومة على تمويل من وزارة النقل وإدارة الطرقات الرئيسية في الولايات المتحدة.

٢٨ - وتتولى هيئة الموانئ، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة غوام، إدارة مرافق الميناء التجارية في مرفأ أبرا الذي يمثل نقطة الدخول لنسبة ٩٥ في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضا مركز للشحن العابر إلى ميكرونيزيا. وأشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٦ أعلاه)، إلى أن ميناء غوام، حسب ما تراه هيئة الموانئ في غوام ومسؤولو وزارة الدفاع، قد عفا عليه الزمن، وأنه بحاجة إلى إصلاح وتوسيع من أجل دعم عملية إعادة التنظيم.

٢٩ - وأصبحت خطة تطوير شبكة النقل في غوام لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها الهيئة التشريعية، عنصرا رسميا في خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل الخطة، وهي استراتيجية طويلة الأجل مصممة لتحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق البرية

والنقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للمشاة والدراجات الهوائية. كما تتصدى لمسائل أخرى كالتعزيزات المقترحة للقوات العسكرية.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٢، قامت وزارة الأشغال العامة التابعة لحكومة غوام بوضع خطة لتحسين النقل في غوام للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، بالإضافة إلى خطة النقل في غوام لعام ٢٠٣٠. وتتضمن خطة تحسين النقل في غوام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ قائمة بالمشاريع القصيرة الأجل التي تعالج أحوال السلامة والأرصدة والجسور، وعمليات المرور بالتشاور مع الوزارة الاتحادية للطرق البرية السريعة والمدخلات المقدمة من الجمهور.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

٣١ - أشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٦ أعلاه)، إلى أن شبكة المياه ومرافق معالجة المياه المستعملة في غوام تعاني من العديد أوجه القصور من جراء الكوارث الطبيعية وضعف الصيانة والتخريب. وعلى الرغم من أن هيئة الإمداد بالمياه في غوام قد استثمرت أكثر من ١٥٨ مليون دولار على تحسينات شبكات المياه والمياه المستعملة خلال السنوات العشر الماضية، فإن الهيئة لا تزال تعمل بموجب أمر صادر عن المحكمة المحلية للولايات المتحدة لمنطقة غوام يقضي بإدخال تحسينات مختلفة في المعالجة والهياكل الأساسية بسبب مسائل تتعلق بالامتثال لقانون مياه الشرب المأمونة وقانون المياه النظيفة. وتعتبر شبكة المياه الصالحة للشرب في غوام غير ممثلة لقانون مياه الشرب المأمونة. ويشير المفتش العام التابع لوزارة الدفاع، إلى أن مرافق المياه المستعملة في غوام لا تستوفي المعايير الأساسية للمعالجة وتفتقر إلى القدرة الكافية بسبب سوء حالة الأصول الموجودة. وأشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره، إلى أن الهيئة، من حيث توفير الدعم للوجود العسكري الحالي في غوام، تقوم بتوفير خدمات المياه المستعملة لقاعدة أندرسون للقوات الجوية (بما في ذلك الميدان الشمالي الغربي)، والمحطة البحرية للحواشيب والاتصالات في غوام ومنطقة فاينغايا الجنوبية لسكن جنود البحرية. بيد أن هيئة المياه، وفقا لما أفاد به ممثلو الهيئة التشريعية في غوام ورئيس اللجنة الموحدة المعنية بالمرافق العامة، تعمل قدر طاقتها تقريبا وأنها لن تتمكن من تلبية أي زيادة في الطلب تتعلق بإعادة التنظيم دون إجراء تحسينات هامة في الهياكل الأساسية.

٣٢ - كما أفاد مكتب مساءلة الحكومة بأن هيئة الطاقة في غوام توفر جميع الاحتياجات من الكهرباء في الجزيرة لكل من الجمهور ووزارة الدفاع التي تعتبر أكبر زبون للهيئة، وكانت تمثل ٢٢ في المائة من الإيرادات في عام ٢٠١٢. وتعرضت شبكة الطاقة الكهربائية في غوام إلى مشاكل تتعلق بالموثوقية، أسفرت عن تكرار انقطاع التيار الكهربائي، وتعتمد على

مولدات متقدمة اقترنت من نهاية عمرها المتوقع. وأشارت هذه الحالة إلى نتائج تقرير المفتش العام لوزارة الداخلية لعام ٢٠١٢، الذي خلص إلى نتيجة مفادها أن غوام عرضة لتكرار انقطاع التيار الكهربائي وأشار إلى أن نحو ربع وحدات توليد الكهرباء لدى هيئة الطاقة في غوام قد تم تركيبها قبل عام ١٩٧٦. وتم التوصل إلى استنتاج مفاده أنه يتعين على الهيئة أن تستبدل الهياكل الأساسية المتقدمة برمتها فوراً، وأن ذلك يتطلب استثمارات مالية كبيرة.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٣٣ - قطاع الزراعة وصيد الأسماك متطور نسبياً. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند وقصب السكر. وتعنى مختلف شعب وزارة الزراعة بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة، والحراثة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية.

٣٤ - وفي اجتماع عُقد في هاواي في عام ٢٠٠٩، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ بأن تقوم وزارة الدفاع بالولايات المتحدة والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية ببحث ومعالجة تأثير التعزيز الجاري للقوات العسكرية على المجتمعات المحلية لصيد الأسماك، وأن تضع خطة لتخفيف الأضرار المترتبة على ذلك والتعويض عنها لمساعدة المتضررين منها، بما في ذلك من هم في غوام. ولم ترد تقارير حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء متابعة في هذا الصدد.

سادساً - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٣٥ - وفقاً لمكتب غوام لإحصاءات العمل، وصل معدل البطالة في غوام في آذار/مارس ٢٠١٣ إلى ١٣,٣ في المائة، بزيادة قدرها ٢,٦ نقطة مئوية عن رقم كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ البالغ ١٠,٧ في المائة، وبزيادة قدرها ١,٥ في المائة عن رقم آذار/مارس ٢٠١٢ البالغ ١١,٨ في المائة. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، بلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل ٩٧٣٠ شخصاً، بزيادة قدرها ٦٧٠ شخصاً عن آذار/مارس ٢٠١٢.

باء - التعليم

٣٦ - يوجد في غوام نظام واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووزارة التعليم في غوام مسؤولة عن نحو ٣٠.٠٠٠ طالب في ٤١ مدرسة. وهناك نحو ٢٥ مدرسة خاصة في غوام، منها كليتان للأعمال

التجارية، و ٥ مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها لكنائس طائفتي الروم الكاثوليك والبروتستانت. ويتلقى الإقليم كل عام تمويلات اتحادية بملايين الدولارات لدعم برامج كالتعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطول لوزارة التعليم المعني بأنشطة ما بعد المدرسة.

جيم - الرعاية الصحية

٣٧ - يبلغ متوسط العمر المتوقع لأبناء غوام نحو ٧٥ سنة للذكور و ٨١ سنة للإناث. ومستشفى غوام التذكاري هو المرفق الطبي المدني الوحيد لاستقبال المرضى الداخليين الذي يقدم الخدمات العامة في الإقليم. ويتسع المستشفى لـ ١٧٢ سريرا لرعاية الأمراض الحادة، و ٣٠ سريرا للرعاية الطويلة الأمد. ويخدم مستشفى البحرية الأمريكية القطاع العسكري في المقام الأول ويوجد بالإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية/عامة يقع أحدها في المنطقة الشمالية، ويقع الثاني في المنطقة الجنوبية والثالث في وسط غوام. ويبلغ عدد الأطباء في غوام ٢٧١ طبيا وتوجد فيها ٩٢ عيادة طبية.

٣٨ - وأشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٦ أعلاه)، إلى أن النظام الصحي في غوام أصغر مما ينبغي. واعترف مسؤولون من مستشفى غوام التذكاري الذين شاركوا في البيان التكميلي عن الأثر البيئي بأن غوام تحتاج من أجل استيفاء المعايير الوطنية للمستشفيات إلى ٥٠٠ سرير لرعاية الأمراض الحادة لتلبية كامل الاحتياجات في الجزيرة؛ مع أن مستشفى غوام التذكاري لا يوفر سوى ١٦٢ سريرا لهذا الغرض. وبالإضافة إلى هذه الصعوبات المتصلة بالهياكل الأساسية، قام المسؤولون بتحديد عدد من المشاكل المتصلة بملاك الموظفين، بما في ذلك صعوبات توظيف وتدريب عدد كاف من موظفي الرعاية الصحية. وقامت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة بتصنيف غوام بأنها منطقة لا تتوفر فيها خدمات صحية كافية، مما يعني أنها تعاني من نقص شديد في مقدمي الرعاية الأولية، ومن ارتفاع معدل وفيات الرضع، وارتفاع معدل الفقر و/أو عدد السكان المسنين. كما تصنف غوام كمنطقة تفتقر إلى المهنيين الطبيين، مما يعني أنها تعاني من نقص في الرعاية الطبية الأولية ونقص في مقدمي الخدمات في مجالي الصحة العقلية وطب الأسنان. وبالرغم من أن الأفراد العسكريين ومعاليهم لا يستخدمون المرافق الطبية المحلية بوجه عام، فإن حكومة غوام تتوقع أن يكون بإمكان جميع الموظفين المدنيين بوزارة الدفاع وجميع المهاجرين وعمال البناء المرتبطين بعملية إعادة التنظيم استخدام المرافق.

٣٩ - وتشير استراتيجية منظمة الصحة العالمية للتعاون القطري في غوام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، إلى أن انتشار الأمراض غير المعدية في غوام لا يزال في ازدياد. ويجري

حاليا، في إطار تعزيز القوات العسكرية، بناء مستشفى عسكري جديد ليحل محل المستشفى الحالي الذي أنشئ في عام ١٩٥٤، ومن المتوقع أن يكتمل البناء في عام ٢٠١٤. وسيضم المستشفى ٤٢ سريرا للمرضى الداخليين و ٦ أسرة في وحدة العناية المركزة.

سابعاً - البيئة

٤٠ - تتألف وكالة حماية البيئة في غوام من الشعب الخمس التالية: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات الرصد والتحليل البيئيين، وشعبة التخطيط والاستعراض البيئيين، وشعبة البرامج الجوية والبرية، وشعبة برامج المياه. وما زالت غوام تواجه مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة لها أثناء الحرب العالمية الثانية والاختبار النووي الذي أجرته الدولة القائمة بالإدارة في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة. وحتى الآن، ليس هناك أي تقرير رسمي عن استمرار ارتفاع مستوى تسرب الإشعاع من منشأة فوكوشيما داييتشي إلى المحيط الهادئ.

٤١ - وكما ورد في التقرير عن استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام، تنفذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بانتظام. وتسري لوائح وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة على غوام، غير أن قوانين غوام نفسها تعتبر في بعض الحالات أشد صرامة من قوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبياً وذات كثافة سكانية عالية؛ وبالتالي فإن بيئتها البحرية تشكل اختباراً رئيسياً فيما يتعلق بالأثر البيئي للنشاط البشري على الأراضي عموماً. وقد تبين أن نوعية مياه البحر ممتازة بوجه عام بجميع المقاييس. ويمثل تحات التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في جنوب غوام نظراً لأن الترسبات قد أدت إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصببات الأنهار.

٤٢ - وتشكل مدافن النفايات الصلبة مصدر قلق آخر في غوام بسبب صغر الجزيرة. وتتفاقم المشاكل مع تغير مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يجلب المزيد من البضائع والسلع الأساسية للجزيرة. وأشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣، إلى أن مدافن النفايات الحالية في غوام تعتبر ممتلئة للمعايير البيئية، وأن لديها قدرة كافية على تلبية الاحتياجات الحالية للتخلص من النفايات الصلبة وأن لديها قدرة كافية على التوسع لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتصلة بعملية إعادة التنظيم. بيد أن المعلومات الواردة من حكومة غوام تشير إلى أن مدافن النفايات الجديدة لا يمكن استخدامها للتخلص من بعض النفايات، بما فيها نفايات البناء والهدم. ونتيجة لذلك، فإن تلبية احتياجات التخلص من النفايات العضوية والنفايات الصلبة المتصلة بعملية إعادة التنظيم ستحتاج

إلى قيام الحكومة بمواصلة وضع النظم اللازمة لتناول النفايات التي لا يمكن التخلص منها في المدافن وبناء مناطق مفتوحة جديدة للتخلص من النفايات الصلبة.

٤٣ - وتنشأ ثلاثة ثلاثون في المائة من الأعاصير في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للتقييم العالمي لتدهور التربة الناجم عن الأنشطة البشرية، تغطي هذه الظاهرة مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى بناء الطرقات الرئيسية فوق المرتفعات شديدة الانحدار إلى تحات التربة الذي أسفر بدوره عن القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الهدايبية.

٤٤ - وقبل أن يتمكن مشاة البحرية من الانتقال إلى غوام، يتعين على وزارة الدفاع، عملاً بقانون السياسة البيئية الوطنية، أن تقوم بدراسة الآثار البيئية لإجراءاتها المقترحة. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعلنت وزارة البحرية أن التقييم العام لتحديد نطاق تغطية البيان التكميلي للأثر البيئي انتهى بعد أن دام ثلاثة أشهر. وعقد المكتب المشترك لبرنامج غوام ثلاثة اجتماعات عامة لتحديد النطاق في غوام والتقى أكثر من ٢٤٠ من أفراد الجمهور، بمن فيهم الفئات المهتمة بالمسألة وممثلون من المجلس التشريعي في غوام، وبعض الوكالات الاتحادية والمحلية ومكتب حاكم غوام. ومن المتوقع أن تصدر الوثيقة الختامية في عام ٢٠١٤، أما سجل القرار، وهو الخطوة النهائية في العملية التكميلية لبيان الأثر البيئي، فلن يصدر إلا في عام ٢٠١٥.

ثامنا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

٤٥ - ظلت غوام عضواً منتسباً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١. وإقليم غوام عضو في الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ، ومؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي للبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشارك غوام أيضاً في لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ وفي برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد أسماك المناطق الساحلية. وتتمتع غوام بمركز المراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ومنحت غوام في عام ٢٠١١، مركز المراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٦ - يرد النظر في التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن وضع غوام في المستقبل في الفرع "أولا" أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٧ - في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية فيها موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار مساعد وزير الخارجية في رسالته، إلى أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية إنما هو شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة. كما أشار إلى أنه ليس للجنة بأي شكل من الأشكال أي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص أوضاع هذه الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية تقوم مع ذلك، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة الخاصة، لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة، ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات قد تكون اللجنة الخاصة حصلت عليها من مصادر أخرى.

عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٨ - استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، في جلستها الرابعة المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى السيدة تيارا ر. نابوتي، وهي مقدمة التماس تمثل تشامورو المهجر، التي أدلت بمعلومات عن المسائل الملحة الثلاث التي تواجه الجزيرة وطالبت الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات بشأنها في سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وقالت السيدة نابوتي إن محكمة غوام المحلية قضت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بأنه لم يثن أوان المناقشة القانونية لإقامة دعوى ضد الاستفتاء المقرر بشأن تقرير المصير، تلتمس إلغاء القيد المفروض على أهلية الناخبين

للتصويت. بيد أنه تم تقديم استئناف أسفر عن تأجيل الاستفتاء، بانتظار إنجاز سجل الناخبين من شعب الشامورو. وفيما يتعلق بالثتيف بشأن حق تقرير المصير، تكلمت السيدة نابوتي عن الافتقار إلى التمويل اللازم لتثيف الناخبين وأعربت عن أملها بأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة في هذا المسعى. كما أشارت السيدة نابوتي إلى الأثر البالغ على البيئة وعلى حياة الناس في غوام وعلى المنطقة الناجم عن قيام الولايات المتحدة بعسكرة الجزيرة. وشددت في الختام، على أن ينبغي للأمم المتحدة أن تقرر برنامج عمل بشأن إنهاء الاستعمار وأن تقوم شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية بتقديم المعلومات التي تيسر السبيل نحو إنهاء الاستعمار في غوام والأقاليم الأخرى.

باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٩ - اتخذت الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدون تصويت القرارين ٩٥/٦٨ ألف وباء استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة المحال إلى الجمعية العامة (A/68/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه فيما بعد. ويتعلق الفرع "سادساً" من القرار ٩٥/٦٨ بباء بغوام. وجاء في فقرات المنطوق لهذا الفرع، إن الجمعية العامة:

"١١ - ترحب بانعقاد لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق وبأعمالها في سياق إجراء تصويت على تقرير المصير وبالجهود التي تبذلها لتثيف الجمهور؛

"٢ - تهيب مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وتؤكد ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب بصفة عامة في الإقليم؛

"٣ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

"٤ - تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بطرق منها تمويل حملات تثيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية

أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، وترحب بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخرا في مجال التوعية؛

”ه - **تطلب كذلك** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، وتلاحظ، في الوقت ذاته، الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام“.
